أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على التجارة الخارجيّة والاستثمار في بريطانيا

عجنق كلتوم عابد فطيمة الدكتور بوخاري لحلو

طالبة دراسات عليات أستاذ الاقتصاد والتمويل الدولي

جامعة محمد البشير الابراهيمي الجزائر

لقدْ أفرز قرار التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي العديد من التساؤلات التي يتعين الإجابة عليها حول العلاقات التجاريّة المقبلة في المملكة المتحدة مع دول الاتحاد الأوروبي ومع بقية العالم، ففي الوقت الحاضر تتمتّع بريطانيا بحق الوصول الكامل إلى "السوق الأوروبيّة الموحدة"، غير أن أكبر تحد ستواجهه بريطانيا في المستقبل هو إقامة علاقات تجاريّة جديدة مع بلدان أخرى خارج الاتحاد الأوروبي. فالاتفاقيات التجاريّة الحاليّة في المملكة المتحدة جميعها منشأة عبر عضويتها في الاتحاد الأوروبي، كما أن الاتفاقات التجاريّة كلها معقدة وليست سهلة للتفاوض والاتفاق. وعليه فهناك علامة استفهام كبيرة حول العلاقات التجاريّة للمملكة المتحدة في المستقبل مع بقية العالم كدولة مستقلة بتجارتها خارج الاتحاد الأوروبي.

أولاً: الأثر على التجارة الخارجيّة البريطانيّة

الصادرات والواردات البريطانيّة:

تظهر إحصاءات التجارة الرسميّة أنّ الاتحاد الأوروبي هو الوجهة الرئيسية لحوالي نصف صادرات السلع البريطانيّة وبالتالي توفر أكبر سوق موحدة للمنتجات. فالروابط التجاريّة أكبر إذا كنا نشمل البلدان التي تتاجر بحريّة مع المملكة المتحدة لأن لديها اتفاق تجارة حرّة مع الاتحاد الأوروبي. هذا يعني أن ٦٣٪ من صادرات السلع في بريطانيا ترتبط بعضويّة الاتحاد الأوروبي[١]، و١٠٪ فقط من صادرات الاتحاد الأوروبي تذهب إلى المملكة المتحدة[٢]. والأهم من ذلك كان المستهلكون البريطانيون يشترون أرخص السلع والخدمات ويصدرون الأعمال التجاريّة أكثر بسبب انخفاض التكاليف الناجمة عن عضوية بريطانيا في الاتحاد، وكذا ارتفاع التجارة بين المملكة المتحدة وباقي أعضاء الاتحاد بسبب انخفاض الحواجز التجاريّة. لكن بعد التصويت بالخروج من الاتحاد ارتفعت التعريفات الجمركيّة والحواجز غير الجمركيّة للتجارة والتي قللت من نقل البضائع بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكانت النتيجة انخفاض التجارة بين الطرفين والذي أدى إلى انخفاض مستويات المعيشة في

[١] The economic impact of 'Brexit', Woodford Investment Management, Oxford, 2015, p2.

[٢] 14 http://intpolicydigest.orgأوت2016، تاريخ الاطلاع:2 فيفري 2017.

المملكة المتحدة[1] . عموما سيفقد الاتحاد الأوروبي دولة عضو غنية وقوية نسبيا في الاقتصاد . غير أنه من المحتمل جداً أن يتم الوصول إلى اتفاق تجارة مواتية بعد الانسحاب بين كل من بريطانيا وبين الاتحاد الأوروبي مع مزايا لكلا الجانبين في استمرار الترتيب التجاري الوثيق .

وبعد تصويت بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي، جعلت رئيسة الوزراء البريطانية الجديدة "**تيريزا ماي**" منطقة الخليج على قائمة أولويات المملكة المتحدة خلال الفترة القادمة . وذلك لتنمية التجارة البينية بينهما في السلع والخدمات . وتنويع وتطوير اقتصادياتها بعيداً عن النفط، من خلال بناء قدرات مرتفعة المستوى في القطاعات غير النفطية كالصناعات التكنولوجية والسياحة والخدمات المالية وغيرها[2] .

الشكل رقم (٠١) : صادرات وواردات المملكة المتحدة –جانفي٢٠١٧ (النسب معدلة سنويا)

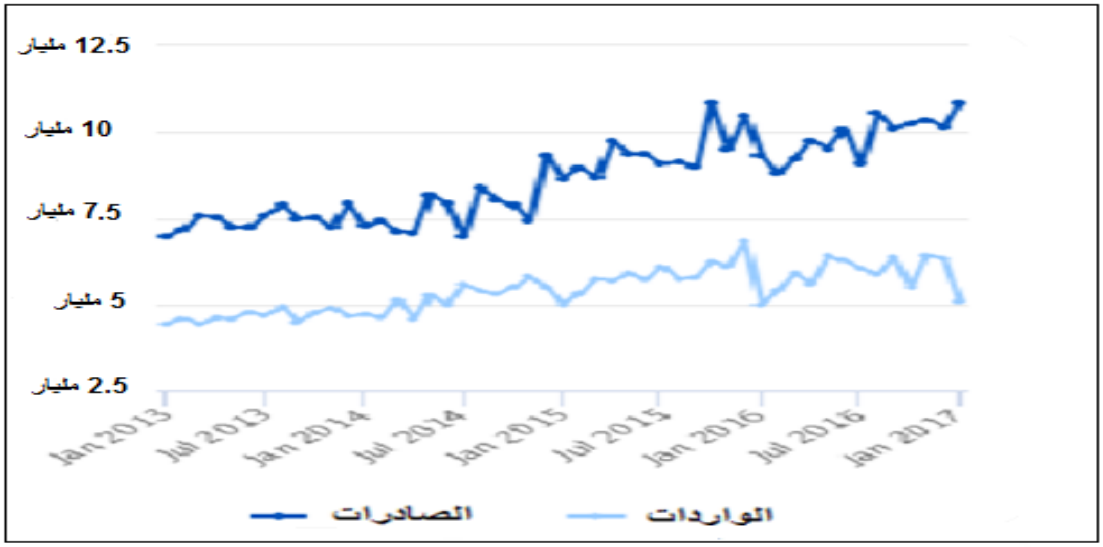

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

CSO statistical release, **Goods Exports and Imports, January 2017**, available on the site: www.cso.ie ,15 March 2017, at time: 11:00pm, seen in date: 14 May 2017, at 21:45.

يبين الشكل رقم (٠١) أن صادرات السلع المعدلة موسميا قد نمت بنسبة ١٠.٨٣٨ مليون أورو في جانفي ٢٠١٧ بالمقارنة مع ١٠.١٣٨ مليون أورو في ديسمبر ٢٠١٦ . وكان أكبر تغير في قطاع المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة، والمواد الصيدلانية وقطاع الآلات ومعدات النقل . في حين أن الواردات انخفضت بمقدار

[1] TeodoraStanoeva ,**The impact of Brexit on UK'strade and investmentdeals,**24 April 2017, available on the site:www.durhamprobono.blogspot.com, seen in date: 05 May 2017.

[2] أشرف إبراهيم، **الخليج...درع لندن الواقي من عقاب الاتحاد الأوروبي**، متاح على الموقع :www.midan.aljazeera.net، 3 مارس 2017، تاريخ الاطلاع12 ماي 2017، على الساعة: 40: 22.

١.٢٤٢ مليون أورو (-٢٠٪) إلى ٥.٠٩٣ مليون أورو مما أدى إلى فائض تجاري قدر ب ٥.٧٤٥ مليون أورو في جانفي ٢٠١٧ وكانت الزيادات في الواردات فقط في الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد ذات الصلة والأغذية والحيوانات الحية، مع تخفيض أكبر في الآلات ومعدات النقل.

لا تزال صادرات المملكة المتحدة موجهة نحو الأسواق المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وخطر حدوث تباطؤ في النمو أقل في المملكة المتحدة من بعض الاقتصاديات المتقدمة الأخرى. عموما، يتوقع أن يرتفع النمو في التجارة العالمية (مرجحة بنصيب صادرات المملكة المتحدة) من ٢.٤٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٢.٩٪ عام ٢٠١٧ و ٣.٦٪ في عام ٢٠١٨ (أنظر الشكل رقم ٠٢).

غير أن أكبر الشركاء التجاريين للمملكة المتحدة هم الولايات المتحدة الأمريكية، تليها ألمانيا وفرنسا، بعدها هولندا، وجمهورية أيسلندا، والصين وبلجيكا. ففي ٢٠١٦ قرابة ٥٠٪ من صادرات سلع المملكة المتحدة ذهبت إلى هذه البلدان وأكبر نسبة تصدير قدرت بـ ١٥.٧٪ استحوذت عليها الولايات المتحدة الأمريكية تليها ألمانيا وفرنسا. أما بالنسبة لواردات المملكة المتحدة فتعتبر ألمانيا أكبر شريك استيراد، ففي عام ٢٠١٦ استحوذت هذه الأخيرة على نسبة ١٧.٦٪ من جميع السلع مستورد إلى بريطانيا، تليها الصين بعدها الولايات المتحدة الأمريكية[١].

الشكل رقم (٠٢): نسبة الصادرات والتجارة العالمية في المملكة المتحدة (نسبة النمو سنوية)

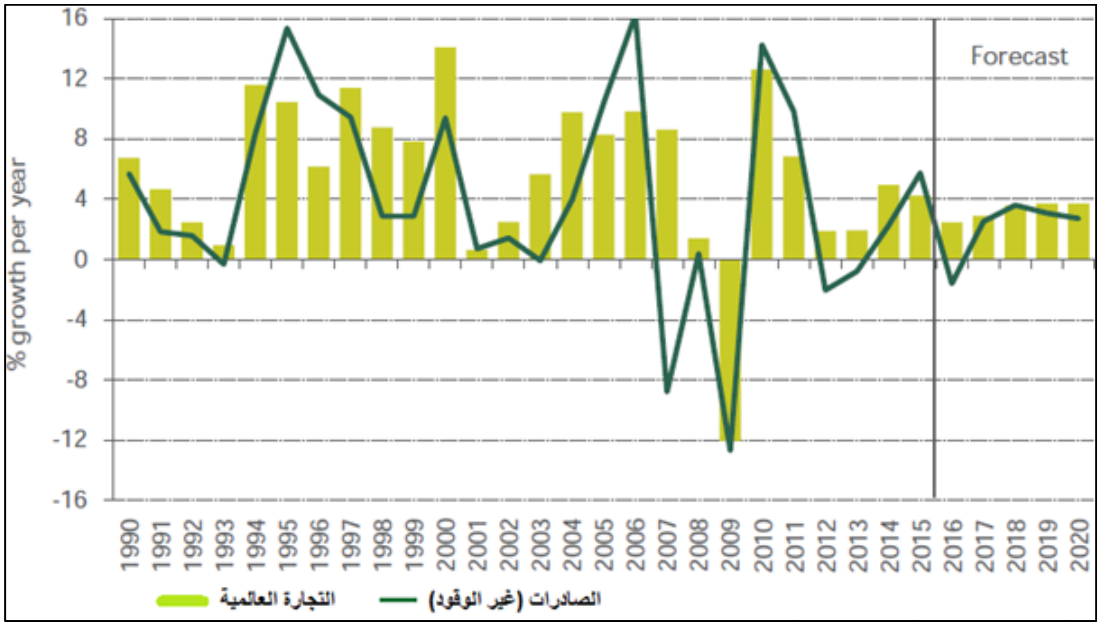

[١]Hannah Finselbach, **UK trade: Mar 2017-Statistical bulletin,** Office for National Statistics, 11 May 2017, pp7-8.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Martin Beck and Andrew Goodwin, **The UK Economic Outlook, The Green Budget,** February 2017,p52.

حتى قبل إجراء الاستفتاء كانت أنماط التجارة في المملكة المتحدة تتجه نحو الأسواق الناشئة والتي تسعى في أن تصبح من أهم الشركاء التجاريين لها مستقبلا مثل الصين، على الرغم من التباطؤ في النمو، إلا أنها توقعت أن تزداد هذه العلاقات أهمية، فضلا عن أمثالها مثل: الهند، وإندونيسيا، وفيتنام. أما قطاع الخدمات سوف يصبح ذا أهمية متزايدة، ينمو إلى حوالي نصف صادرات المملكة المتحدة لعام ٢٠٢٦، مع النمو الكبير المتوقع أيضا في النقل والمواد الكيميائية (فالاستقلال عن الاتحاد الأوروبي، جعل المملكة المتحدة تفكر في تغيير كبير في الطريقة التي كانت تتم بها إدارة جدول أعمال التجارة العالمية خلال العقود القليلة الماضية. إذا كان الأمر يتبع النهج الصحيح، قد نجد أن المملكة المتحدة قادرة على تغيير مواقف بعض الدول الأقل نمواً، والقيام بذلك بمكافحة السياسات الحمائية، فالمستوردين والمصدرين الآن بحاجة إلى البدء في التفكير كيف يغيرون استراتيجياتهم للاستيلاء على هذه الفرص الجديدة)[١].

الميزان التجاري للمملكة المتحدة:

عموما، شهدت المملكة المتحدة منذ فترة طويلة عجزا تجارياً حتى قبل الاستفتاء، يعني أن الواردات أكثر من الصادرات، وكلاهما قد تعزز بضعف الجنيه الإسترليني. وفي شهر جانفي من عام ٢٠١٧ شهدت صادرات وواردات المملكة المتحدة على حد سواء ارتفاعا قدر بـ ٤٠٠ مليون جنيه إسترليني و ٣٠٠ مليون جنيه إسترليني على التوالي. في حين بقي العجز التجاري في السلع والخدمات ثابت ولم يتغير من شهر ديسمبر عام ٢٠١٦ عند قيمة ٢ مليون جنيه إسترليني، وهذا حسب ما قاله مكتب الإحصاء البريطاني. وأضاف أيضا، أنه باستثناء النفط والسلع الأخرى غير المنتظمة (مثل السفن والطائرات، والأحجار الكريمة، والفضة والذهب غير النقدي) أن الاتجاه الأساسي في التجارة في السلع كان نحو اتساع العجز[٢]. انظر الشكل رقم (٠٣).

الشكل رقم (٠٣): الميزان التجاري للمملكة المتحدة، مارس ٢٠١٧

[١] **The tradelandscape post-Brexit**, Op-cit, p 7.

[٢] Tim Bowler, **How has the economy fared since the Brexit vote?,** available on the site:www.*bbc.co.uk*,28March 2017, seen in date: 04 May 2017, at time: 21:23.

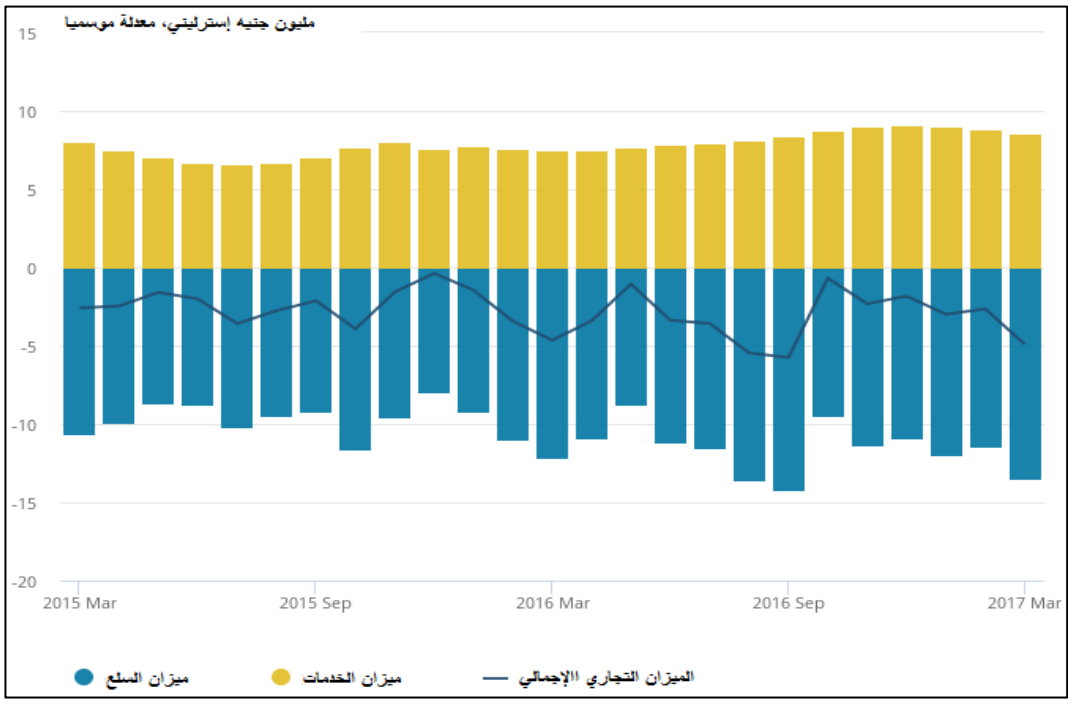

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Hannah Finselbach, UK trade: Mar 2017_**Statistical bulletin,** Office for National Statistics, 11 May 2017, p 7.

ويبين الشكل رقم (٠٣) أعلاه أن العجز التجاري الإجمالي (السلع والخدمات) قد اتسع بين سنتي ٢٠١٦ و٢٠١٧. فالمملكة المتحدة تبيع أو تصدر الخدمات للخارج أكثر مما يتم استيرادها ولكن هذا لا يكفي لمواجهة العجز الكبير في قيمة السلع التي تباع في الخارج، مقارنة مع قيمة البضائع المستوردة. حيث أن آخر إحصاء قام به مكتب الإحصاء الوطني البريطاني في ماي ٢٠١٧[1] بين أن العجز التجاري في المملكة المتحدة (في السلع والخدمات) اتسع في الربع الأول من عام ٢٠١٧ من ٢.٣ مليار جنيه إسترليني في فيفري إلى ٤.٩ مليار جنيه إسترليني في مارس فكان إجمالي الواردات في شهر مارس ٢.٩ مليار جنيه إسترليني، وقد ساهم في ذلك زيادة واردات السلع الأساسية، مثل المواد الكيميائية من الاتحاد الأوروبي (٠.٢ مليار جنيه)، النفط من بلدان خارج الاتحاد الأوروبي(٠.٥ مليار جنيه)، السيارات من الاتحاد الأوروبي (٠.٤ مليار جنيه)، والآلات الميكانيكية (٠.٢ مليار جنيه) من بلدان خارج الاتحاد الأوروبي.

[1] Hannah Finselbach, **UK trade: Mars 2017**-Statistical bulletin, **Office for National Statistics,** 11 May 2017, p1.

ثانيا : آثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الاستثمار في المملكة المتحدة :

تعد المملكة المتحدة من أكبر دول الاتحاد الأوروبي من حيث استقبال الاستثمارات الأجنبية الواردة من الاتحاد الأوروبي، كما أنها واحدة من الأسواق الرئيسية للاستثمار الأجنبي الصادر من دول الأعضاء فيه، وبخروجها من الاتحاد الأوربي سيكون له تأثيرات كبيرة على الاستثمارات في المملكة المتحدة.

الشكل رقم (٠٤) :الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المملكة المتحدة، ٢٠٠٣-جوان ٢٠١٦

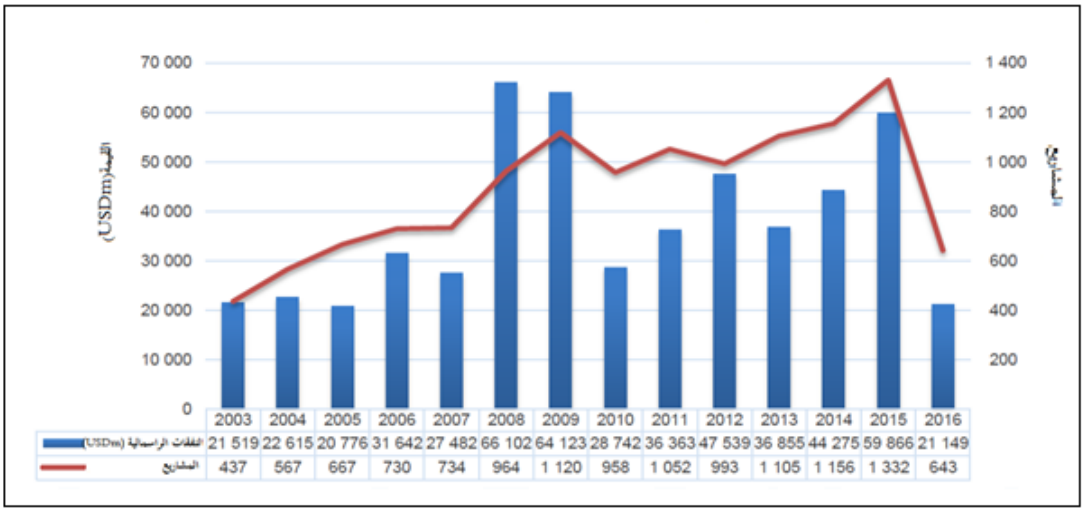

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

Publication Wesgro,**United Kingdom, available on the site**: link

نلاحظ من خلال الشكل رقم (٠٤) أن مجموع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت مشروعا ١٢.٤٥٨ بين سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠١٦ في المملكة المتحدة، وتمثل هذه المشاريع إجمالي استثمارات رأس المال قدره ٥٢٩.٠٥ مليار دولار أمريكي، وهي تمثل استثماراً متوسطاً يقدر ٤٢.٥ بمليون دولار أمريكي للمشروع الواحد خلال نفس الفترة. كما يبين الرسم البياني أن النفقات الرأسمالية إلى المملكة المتحدة بلغت ذروتها عند ٦٦ مليار دولار سنة ٢٠٠٨، بينما المشاريع بلغت ذروتها في عام ٢٠١٥ مع ١٣٣٢ مشروعا[9]. أما النفقات الرأسمالية فقد بلغت ذروتها سنة ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٥ ثم انخفضت سنة ٢٠١٦ بسبب قرار مغادرة الاتحاد الأوروبي.

الشكل رقم (٠٥) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل في المملكة المتحدة

حسب القطاعات (نفقات الرأسمالية) ٢٠٠٣- ٢٠١٦

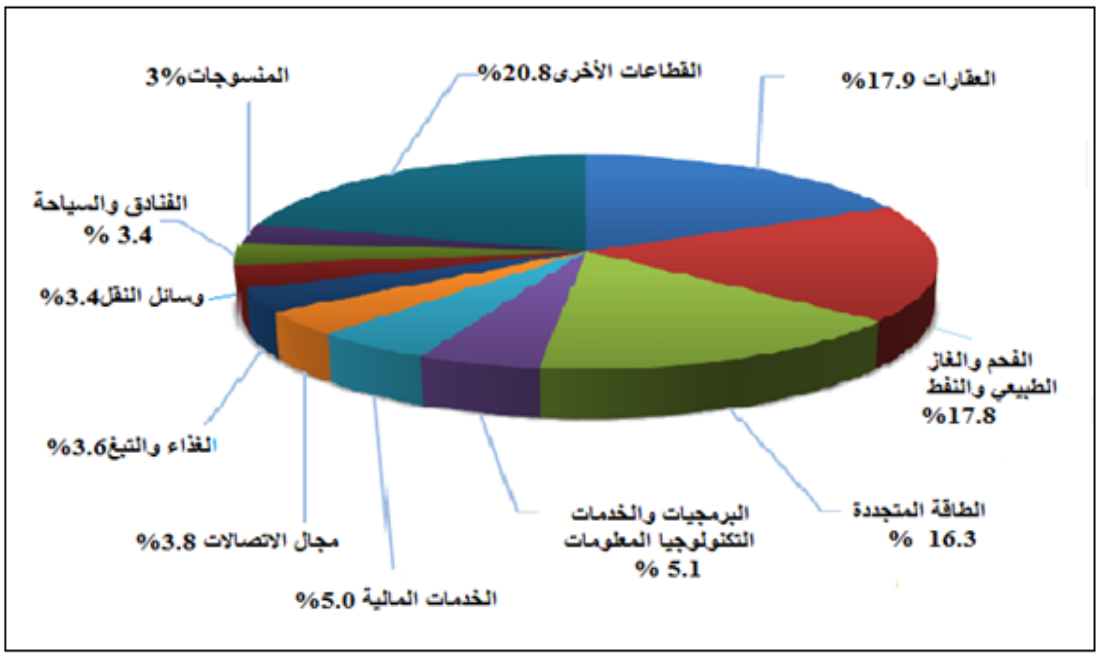

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على : link. ,p26

نلاحظ من الشكل رقم (٠٥) أن قطاع العقارات هي أكبر نسبة من حيث تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى داخل المملكة المتحدة من حيث النفقات الرأسمالية، بنسبة تقدر بـ ١٧.٩٪، يليه قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي بنسبة ١٧.٨٪، ثم قطاع الطاقة المتجددة على نسبة ١٦.٣٪، وحصل قطاع البرمجيات والخدمات التكنولوجيا المعلومات ٥.١٪ وقطاع المالية على نسبة ٥٪ ومجال الاتصالات على نسبة ٣.٨٪، وقطاع والغذاء والتبغ حصل على نسبة ٣.٦٪ أما قطاع النقل والفنادق السياحية حصلا على نفس النسبة المقدرة بـ ٣.٤٪ وقطاع المنسوجات على ٣٪ وقطاعات أخرى على نسبة ٢٠.٨٪.

الشكل رقم (٠٦) : انخفاض النشاط الاستثماري

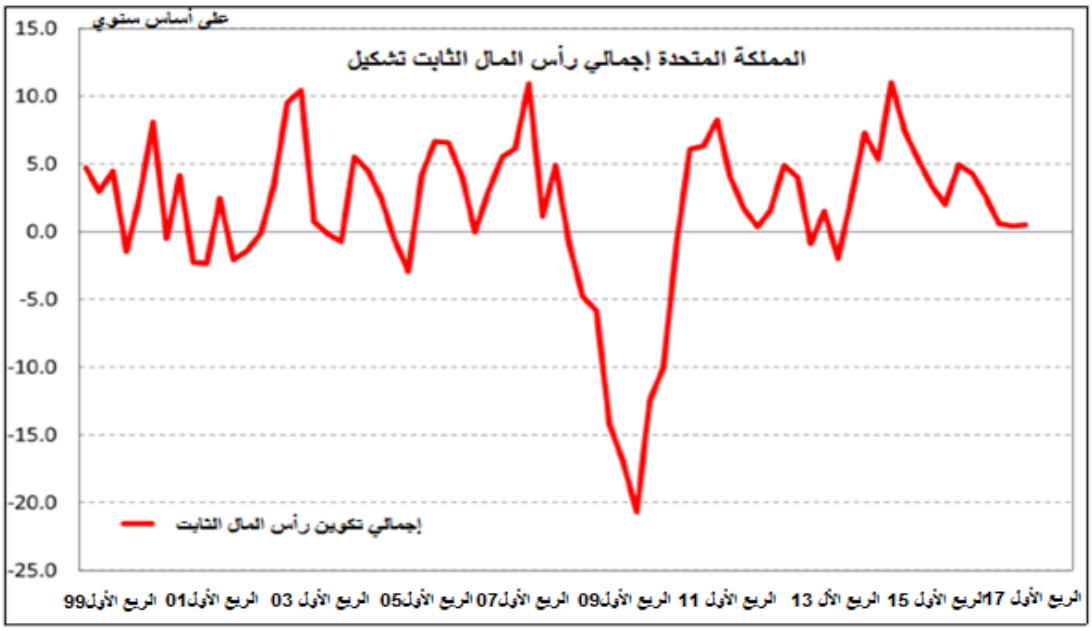

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

LainBegg, FanciscoTorres, Lorenzo Codogno, **Brexit lunchtime lectures,** 2017,p21.

يتضح من خلال الشكل رقم (٠٦) أن الاستثمارات في المملكة المتحدة عرفت تغيرات مستقرة نوعا ما من سنة ١٩٩٩ إلى سنة ٢٠٠٧، أما في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فقد عرفت الاستثمارات انخفاض كبير نتيجة لتضرر المملكة المتحدة من الأزمة الماليّة كما تضررت باقي اقتصاديات الدول المتقدمة منها، ونتيجة الأزمة الماليّة انخفضت أسعار الفائدة مما أدى إلى انخفاض تكلفة الاقتراض وارتفاع في الاستثمار، ومن سنة ٢٠١١ عرفت الاستثمارات اتجاه تنازلي واستمرت في هذا الاتجاه حتى عام ٢٠١٤ وهذا نتيجة انخفاض الاستثمارات في جميع أوروبا[١]، ثم ارتفعت الاستثمارات في عام ٢٠١٥، وكان النمو كبيرا في قطاع الخدمات الماليّة وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمارات في الأصول غير الملموسة (مثل العلامات التجاريّة)[٢].

وفي سنة ٢٠١٦ نلاحظ انخفاض الاستثمارات الأجنبيّة بعد تصويت بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي وذلك خلال الربع الثالث من نفس السنة، والاستقصاءات تشير إلى أن الشركات البريطانية غير قادرة على وضع خططها الاستثماريّة في حالة من عدم اليقين حول العلاقات المستقبليّة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والآثار الناتجة عن ذلك لبيئة الأعمال التجارية[٣]. وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو سبب انخفاض

---

١ **Office for National Statistics,** statistical bulletin: Foreign Direct Investment involving UK companies available on the site: link, seen in date: 11 May 2017, at time: 11:20.

٢ Gemma Tetlow,**Foreign investment in UK shoots up in 2015**, available on the site: link , seen in the date 11 May 2017, at time :11 :13

٣Ana Boata,Euler Hermes our knowledge serving your success, **Uk's post-Brexit vote economic honeymoon will soon end,** Eulerhermes, 2016, p1.

الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي سببا هاما للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بريطانيا هو الوصول دون قيود إلى "السوق الموحدة"، والخروج من الاتحاد الأوروبي سيخفض الفرص وسيجعل المملكة المتحدة وجهة أقل جاذبيّة[١]. ويعتبر انخفاض الجنيه الإسترليني كذلك سبب لانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لارتفاع تكلفة الواردات مما أدى إلى زيادة تكاليف مدخلات العديد من شركات التصنيع، ولكن عندما ينخفض هامش ربح الشركات سيتم تمرير بعض التكاليف للمستهلكين أي ارتفاع الأسعار[٢]. قد يكون من الضروري نقل بعض العمليّات من المملكة المتحدة إلى أي بلد من بلدان ٢٧ للاتحاد الأوروبي وذلك لضمان الاحتفاظ بحقوق الوصول إلى السوق الأوروبيّة التي تتمتع بها شركات الاتحاد الأوروبي، ولذلك فإن صناديق وشركات التأمين والبنوك قد تحتاج إلى إنشاء كيان جديد ينظمه عضو في الاتحاد الأوروبي حتى يتمكنوا من ذلك الاستمرار في بيع منتجاتها في جميع أنحاء السوق الموحدة. وقد تصبح المملكة المتحدة موقعا أقل جاذبيّة لبعض الشركات والعمليّات[٣].

ويتوقع ارتفاع في الصادرات والاستثمار جنباً إلى جنب في سنتي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وقد يبقى الاقتصاد ينمو بحوالي ٢٪ حتى مع تباطؤ الإنفاق الاستهلاكي[٤].

الخاتمة:

يتضح مما سبق أنه بعد قرار البريطانيين التصويت لصالح الخروج من الاتحاد أدى إلى تأثر كل من التجارة الخارجية والاستثمارات البريطانية، فقد أدى ارتفاع التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية للتجارة، إلى التقليل من نقل البضائع بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكانت النتيجة انخفاض التجارة بين الطرفين والذي أدى إلى انخفاض مستويات المعيشة في المملكة المتحدة، كما توصلنا إلى أن العجز التجاري الإجمالي (السلع والخدمات) قد اتسع بين سنتي ٢٠١٦ و٢٠١٧، وبالرغم من ذلك فإنه يتوقع أن يرتفع النمو في التجارة الخارجية من ٢.٩٪ عام ٢٠١٧ إلى ٣.٦٪ في عام ٢٠١٨. كما سيصبح قطاع الخدمات ذا أهمية متزايدة، حيث سينمو إلى حوالي نصف صادرات المملكة المتحدة لعام ٢٠٢٦.

---

١ John Van Reenen, **Brexit's long-run effects on the UK economy,** Massachusetts Institute of Technology London, 2016,pp375- 376.

٢ Keith Wade, Azad Zangana and Craig Botham, **economic and strategy viewpoint,** Schroders, 2017, p15.

٣ Andy Baldwin, Hanne-JescaBax and Marc Lhermitte, **plan b ...for Brexit a boardroom view on investment and location strategies in Europe**, ey's European Attractiveness Survey, 2017, p12.

٤ Michael Saunde, **Ten months after the EU Referendum: How is the economy doing?,** Bank of England London, 2017, p9.

أما بالنسبة إلى الاستثمارات الأجنبية فقد لاحظنا انخفاضها بعد تصويت بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي وذلك خلال الربع الثالث من سنة ٢٠١٦، كما تشير الاستقصاءات إلى أن الشركات البريطانية غير قادرة على وضع خططها الاستثمارية في حالة من عدم اليقين حول العلاقات المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والآثار الناتجة عن ذلك لبيئة الأعمال التجاريةن نحو اتساع العجز، والخروج من الاتحاد الأوروبي سيخفض الفرص وسيجعل المملكة المتحدة وجهة أقل جاذبية للاستثمارات الأجنبية. ويعتبر انخفاض الجنيه الإسترليني كذلك سبب لانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لارتفاع تكلفة الواردات مما أدى إلى زيادة تكاليف مدخلات العديد من شركات التصنيع.